المنظمات غير الحكومية كشريك في الحوكمة البيئية العالمية

الدكتور/ عبد الحق زغدار
جامعة باتنة-1-، الجزائر
الأستاذة/ وفاء العمري
جامعة باتنة-1-، الجزائر

❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:

استدعى تعقد القضايا والمشكلات البيئية، تضافر العديد من جهود الدول وكذا المنظمات الدولية، لوضع سياسات عالمية عامة، من أجل البحث عن حلول وعلاجات لهاته القضايا البيئية، وهذا ما تطلب من جهة أخرى إشراك فواعل غير دولاتية، كالمنظمات غير الحكومية، فلقد ساهم تراجع دور الدولة القومية بشكل نسبي، في إيجاد دور كبير للفواعل من غير الدول في مجال إدارة الشؤون البيئية العالمية.

من أجل تحمل أعباء المسؤولية الجماعية، وذلك للبحث في سياسات الحوكمة البيئية العالمية وهذا لما له من أهمية في حماية البيئة.

Abstract:

The complexity of environmental issues and problems, Require The concerted efforts of many state governments and and United Nations organizations which interested in environmental dimension , To put public policies, In order to seek solutions and remedies for these environmental issues, This required action to involve non-State actors, like Non-governmental organizations, In view of For their effective role in global decision-making, And spreading environmental awareness about the dangers that threaten all humanity.

he decline in the role of the nation-state has contributed in relative terms, In finding a great role for these actors in the area of global environmental governance, To work on Confrontation the various environmental challenges and conflicts, Through effective participation in the control authority at the global level And bear the burden of collective responsibility, This is a necessary requirement for success policies of Global environmental governance.

مقدّمة:

لم تكن القضايا البيئية الدولية تحظى بموقع متقدم على مستوى الأدبيات النظرية لحقل العلاقات الدولية، نتيجة التحولات العميقة التي حدثت في بنية النظام الدولي في فترة التسعينيات، حيث أثبتت القضايا البيئية الراهنة، التعقد والترابط الكبير الذي ميز العالم المعاصر، ما أدى لتراجع دور

الدول، لصالح قوى صاعدة جديدة مؤثرة كالمنظمات الدولية غير الحكومية، والشركات المتعددة الجنسيات، وغيرها من الفواعل غير الرسمية...الخ

ذلك أن مشكلات البيئة العالمية، أدت إلى انتقال مجال الاهتمام من المجال الوطني وما بين الدول إلى مستوى عالمي يتضمن فواعل متعددة عابرة للحدود الوطنية، تحوي مستويات عديدة للسلطة الضبطية.

وفي سياق المشكلات البيئية المعقدة والتطورات الدولية الراهنة، دعت الضرورة إلى تسليط الضوء على الفواعل المساهمة في تحقيق الحوكمة البيئية، فنجد المنظمات غير الحكومية كمحرك أساسي للقضايا البيئية.

وفي هذا السياق نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن تساهم المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال البيئة في تفعيل الحوكمة البيئية العالمية؟

وسنحاول الإجابة على هاته الإشكالية ضمن محاور هذا المقال.

المحور الأول

التأصيل المفاهيمي والنظري للمنظمات غير الحكومية والحوكمة البيئية العالمية

1- كرونولوجيا تطور المنظمات غير الحكومية واهتمامها بالقضايا البيئية:

شهدت فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وبدايات القرن الحادي والعشرين تزايدا لعدد من المنظمات غير الحكومية، وذلك لما لها من دور، على كافة الأصعدة المحلية والدولية والإقليمية.

ففي بداية الثمانينيات، أصبح اهتمام الكثير من المنظمات غير الحكومية البيئية الدولية منصبا على المؤسسات الاقتصادية الدولية، بحيث كانت هاته الأخيرة متسببة في التدهور البيئي، وفي التسعينيات بدأت المجموعة البيئية الدولية بالدعوة إلى الحماية البيئية في اطار المؤسسات الدولية ذات العلاقة بالتجارة الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية، اتفاقية التجارة الحرة الشمال أمريكية.

ويعتبر أول ظهور للمنظمات البيئية غير الحكومية في أواخر القرن التاسع عشر، مثل الاتحاد الدولي لمنظمات البحث في علم الغابات (1891) والأصدقاء الدوليين للطبيعة(1895)، كما أكدت بعض الدراسات أن المنظمات غير الحكومية الدولية الناشطة في مجال البيئة، قد ازدادت من عام 1953 الى 1990 بنحو 90 منظمة، وحسب دراسة أخرى فقد تم إنشاء منظمات غير حكومية بيئية دولية بين 1882 و1990[1].

حيث ظهرت الحاجة إلى تدخل المنظمات غير الحكومية، في رسم السياسة البيئية العالمية عقب تزايد المطالب الاجتماعية الداخلية، كما ونقف على مشاركة حوالي 760 منظمة غير حكومية في مؤتمر ريو دي جانيرو، ولقد تم اختيار سنة 1995 كسنة لبعث الحوار على المستوى الوطني والدولي، تشجيعا للشراكة بين الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية [2].

تبعا لذلك تزايدت مساهمة المنظمات غير الحكومية، بصورة فعالة في إثراء العديد من الموضوعات العالمية وفي مقدمتها حماية البيئة، وظهرت بوادر نشاط المنظمات غير الحكومية في مجال البيئة لأول مرة في ندوة الأمم المتحدة حول البيئة بـ: "ستوكهولم"، حيث يؤكد "جوزيف ناي"، " Joseph Nay"، أن رقم المنظمات غير الحكومية قفز من 6000 إلى 26000، خلال فترة التسعينات وحدها، إضافة إلى ذلك أن الرقم لا يعبر عن العدد كله، إذا اعتبرنا أن هذا الرقم يمثل المنظمات غير الحكومية المؤسسة والمسجلة رسميا فقط.

وقد زادت أهمية المنظمات غير الحكومية في تطوير القواعد البيئية، حيث تم النص في العديد من المعاهدات الدولية، على منح الأفراد والمنظمات غير الحكومية حق إعلام أمانتها عن كل المخالفات التي ترتكبها الدول، من جراء عدم احترامها لقواعد الاتفاقية الدولية لحماية البيئة، ومن بين هذه الاتفاقيات، بروتوكول " مونتريال " واتفاقية " بارن" ، "Barene " المتعلقة بحماية الحياة البرية والوسط الطبيعي في أوروبا[3].

وبعد التطرق إلى المسار التاريخي لنشأة المنظمات الدولية غير الحكومية، سنتطرق لمفهومها:

– مفهوم المنظمات غير الحكومية:

لم يتوقع الحاضرون والفاعلون في صلح وستفاليا عام 1846، الذي أنهى نظاما إمبراطوريا وأقر بالدولة القومية صاحبة السيادة العليا، والفاعل الوحيد في مسرح العلاقات الدولية، أنه سيأتي يوم يقاسمها فاعلون آخرون في هذا الدور على الساحة الدولية. ولم يتوقع أصحاب النظرية الواقعية والواقعية الجديدة في العلاقات الدولية، أن الدولة القومية ستنزاح بشكل جزئي، لتفسح المجال لتدخل منظمات عبر قومية، إلاّ أن أصحاب النظرية الليبرالية والليبرالية الجديدة أكدوا على وجود فاعلين دوليين نشيطين يمكن أن يعوّل عليهم.

ولقد تنامت المنظمات العالمية عبر القومية، بعد ما شاع مصطلح "الدولة المسافرة " والمقصود بها الانسحاب الكبير للدولة، من أنشطتها التقليدية في شتى المجالات الحياتية الاجتماعية والاقتصادية منها.

كما أن المنظمات العالمية غير الحكومية، هي مبادرات خاصة بعيدة عن تأثير الحكومات الرسمية، استجابة إلى الرغبة في تنظيم الوضع من أجل ممارسة نشاط معين في الحياة العامة، وهي قائمة على التطوع الفردي الناجم عن الإرادة الواعية بالهدف، ولا تسعى لتحقيق ربح مادي[4].

لعبت المنظمات غير الحكومية أيضا، دورا حاسما في الحوكمة البيئية العالمية، من خلال وضع جداول الأعمال، وتوفير المعلومات والبحوث حول المفاوضات، تعبئة الرأي العام، التنفيذ والرقابة[5].

كما تمثل المنظمات غير الحكومية، صنفا مميزا من الفاعلين غير الدولاتيين، يحمل الكثير من التأثير في السياسة العالمية.

والمنظمات غير الحكومية المشتركة في الحوكمة العالمية متنوعة جدا، وتتضمن مجموعات دولية وإقليمية ووطنية ومحلية، تتمتع بمهام مختلفة في مجال حماية البيئة ، والتنمية المستدامة وتخفيف الفقر، والعناية بالحيوانات وقضايا أخرى، كما تمّ الاعتراف بتنوع المجتمع المدني وقيمته في العمليات

ما بين الحكومية الرسمية في مجال البيئة، في تقرير أجندة القرن الحادي والعشرين، وخطة التنمية المستدامة الشاملة التي تمّ تبنيها في قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992[6].

ولقد تعددت التعاريف حول المنظمات غير الحكومية، ونجد من بينها تعريف الأستاذ "مارسيل ميرل"، حيث يرى بأن المنظمات غير الحكومية هي " كل تجمع، أو جمعية أو حركة مشكلة بطريقة دائمة من طرف أفراد ينتمون إلى بلدان مختلفة بغرض متابعة أهداف غير ربحية ". وبالتالي فهو يركز في تعريفه على الخاصية العبر قومية للهيكل التنظيمي للمنظمات غير الحكومية "[7].

ويرى «Kerstin Martens» بأنّ المنظمات غير الحكومية:

عبارة عن: "منظمات مجتمعية شكلية مهنية ومستقلة، تهدف في المقام الأول إلى متابعة أهداف مشتركة على المستوى الوطني أو المستوى الدولي"[8].

إذن فالمنظمات غير الحكومية هي: "تجمّع أو مؤسسة لم تنشأ باتفاق بين دول ولكن بمبادرة فردية، فهي تجمع بين أشخاص طبيعيين أو معنويين، ينتمون إلى القطاع الخاص أو العام من جنسيات مختلفة، وذلك للقيام بنشاط دولي ذي هدف غير مادي"[9].

– مفهوم الحوكمة البيئية العالمية:

لقد اختلف الباحثون في وضع تعريف دقيق وواضح لمصطلح الحوكمة البيئية العالمية، ويعود ذلك لاختلاف وجهات نظرهم وايديولوجياتهم في هذا المجال، وكانت أكثر النقاشات ارتباطا بظهور الحوكمة العالمية، بداية النقاش حول الأنظمة البيئية العالمية في الثمانينيات مع "كراسنر" « krasner »، سنة 1983، ويونغ « young » سنة 1980، 1986،1989 وكذا في فترة التسعينيات مع "برنار" bernaur » ، و"براون وايز" « brown wiss »، و"ميتشل"« mitchll » سنة 1998، ودارت هذه الدراسات والبحوث حول المنظمات البيئية العالمية، ثم ركزت فيما بعد على المنظمات البيئية غير الدولاتية، وكل هذه الأبحاث زادت من اهتمام الباحثين بموضوع الحوكمة البيئية العالمية[10].

إن حوكمة البيئة العالمية، تعني كيفية تنظيم مختلف الفواعل المشاركة في عمليات صنع القرار على مستوى العلاقات الدولية المتعددة الأطراف، في إطار مقاربة تشاركية تجمع الفواعل الرسمية وغير الرسمية، من أجل مواجهة التحديات البيئية وتعزيز البيئة العالمية، وهي تمثّل شبكة معقدة من المؤسسات ذات العلاقة بالبيئة، والمعاهدات والاتفاقيات التي تنشط في اطار رسمي وغير رسمي.

وتتضمن مجموعة الفواعل التي تكوّن النظام الواقعي للحوكمة البيئية العالمية، كيانات مؤسساتية متعددة، كالمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات وتنظيمات المجتمع المدني العالمي[11].

ويشير مصطلح الحوكمة البيئية العالمية، إلى كيفية تنظيم مختلف الفواعل المشاركة في عمليات صنع القرار في المستوى العالمي، من أجل حل التحدّيات والنزاعات البيئية، وتعزيز البيئة العالمية[12].

كما تعني أيضا: "تضافر جهود الحكومات والمنظمات البيئية الحكومية وغير الحكومية، لتسيير الشؤون البيئية على مستوى عالمي، وذلك من خلال وضع سياسات بيئية عالمية مشتركة "[13].

من هنا يمكن تعريف الحوكمة البيئية العالمية: بأنها "شبكة معقدة من المؤسسات ذات العلاقة بالبيئة والمعاهدات والاتفاقيات، ومجموعة الفواعل التي تكوّن النظام الواقعي للحوكمة البيئية العالمية تتضمن كيانا مؤسساتية متعددة، رغم أنها لا تتمتع بنفس القدر من التأثير في هذا النظام[14].

– المقاربات النظرية المفسرة لدور المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية:

– نظرية علاقة الدولة – المجتمع:

وهي نتيجة الوعي بأهمية الشراكة المجتمعية، في سبيل تحقيق التكامل البنيوي والوظيفي بين هدفي تحقيق التنمية من جهة والحفاظ على البيئة من جهة اخرى، ومنه بداية الاهتمام المجتمعي بقضايا البيئة العالمية، وفي هذا السياق يتضح دور المجتمع المدني كونه يعمل على تأطير الأفراد المنخرطين في العمل الطوعي، غير الربحي والتوعية التي يقوم بها....الخ)، وكذا دراسة البنى والتفاعلات غير الدولاتية، ذات البعد العالمي العابر للحدود (المجتمع المدني العالمي)[15].

– مقاربة الحوكمة العالمية:

لقد ظهر على الساحة الدولية توجه يؤمن بالتعدد المؤسساتي لمساعي الضبط البيئي العالمي، مؤكدا على أنّ هذا التعدد، يمثل أهم انشغالات السياسة البيئية المعاصرة[16].

تعترف مقاربة الحوكمة العالمية، بأدوار فواعل أخرى من غير الدول في السياسة العالمية، وذلك فهي تضمّن أو تشرّع لمختلف الأنشطة خارج الاطار الدولاتي، ويرى "جيمس روزنو" أول المنظرين لفكرة الحوكمة العالمية *، أن السلطة الضبطية تتوزع بين مجموعة أطراف وهي: منظمات دولية، منظمات غير حكومية، شركات عالمية، مجموعات علمية، وأشكال أخرى من السلطات[17].

ويؤكد على ضرورة التحول من ضبط دولاتي لقضايا البيئة العالمية ومشاكلها، إلى ضبط ما بعد دولاتي تكون فيه الفواعل ضمن بنية موسعة المستويات والتفاعلات، وهي خطوات ما بعدية لأسلوب السياسة الدولية التقليدية، التي منيت الفشل من جهة، وكرد على المنظور النظامي الذي لا يؤمن لا بتزايد البيئات عبر الوطنية، ولا بتعدد وتشابك الأدوار[18].

ويركز النموذج التعددي للضبط البيئي للحوكمة البيئية العالمية، على ثنائية الوحدة والتعددية من أجل بناء مشاريع عالمية متناقضة، والذي يأخذ بعين الاعتبار تعددية الفواعل المحلية وضرورة حوكمتها بطريقة ديمقراطية ووحدوية المشروع العالمي، الذي يهدف إلى بناء نموذج متكامل للضبط البيئي، وكذا خاصية التنوع المؤسساتي للحوكمة البيئية العالمية، ومشاركة الفواعل غير الحكومية وما يترتب عنه من ترتيبات جديدة في السياسة البيئية العالمية[19].

المحور الثاني

سياسات المنظمات غير الحكومية للمساهمة في الحوكمة البيئية العالمية

يعتبر إشراك المنظمات غير الحكومية، ضروريا وذا أهمية بالغة في إنجاح عمليات وسياسات الحوكمة البيئية العالمية، إلى جانب تدخل حكومات الدول، والمنظمات التابعة للأمم المتحدة التي تهتم بالبعد البيئي، وذلك لأن مسؤوليات حماية البيئة وإدارتها وتنميتها، لا يمكن أن تضطلع بها الحكومات

المركزية والمحلية لوحدها، حيث يجب أن يكون هناك انسجام وتوافق وتنسيق في مهامها، مع مختلف المؤسسات في إطار ما يعرف بالفواعل غير الدولاتية.

ولعل سعي المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث ونشر الوعي البيئي، هو من أهم الجهود التي تبذلها هذه المنظمات في هذا الشأن، فمنذ مؤتمر ستوكهولم عام 1972، قامت المنظمات غير الحكومية بدور لا غنى عنه في تحديد المخاطر وتقييم الآثار البيئية، واتخاذ الإجراءات لمعالجتها، كما قامت برصد الاهتمام العام والسياسي بالقضايا البيئية والإنمائية، فعلى سبيل المثال يقوم عدد من المنظمات غير الحكومية في مختلف أرجاء العالم (شيلي، كولومبيا، الهند، ماليزيا، تركيا، والولايات المتحدة)، بنشر تقارير وطنية عن الحالة البيئية.

هذا وقد أصدرت منظمات غير حكومية دولية عديدة، بما فيها المعهد العالمي للمراقبة، والمعهد العالمي للموارد، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، تقارير هامة عن البيئة العالمية، وبعض الجوانب المتعلقة بالبيئة والتنمية، مثل: تعليم الجماهير، والتربية البيئية، وتحويل المشكلة البيئية من علمية إلى مشكلة سياسية[20].

وتعتبر المشاركة الإيجابية في إجراء البحوث البيئية جانباً مهماً في دور المنظمات غير الحكومية، في سبيل صنع القرار الصحيح بيئياً، والذي يدفع بعمليات التنمية إلى الأمام دون الإضرار بالموارد الطبيعية كحق للمجتمع والأجيال القادمة[21].

ويأخذ تدخل المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية عدة أشكال نجد منها:

1- استخدام السياسة الاعلامية وتبادل المعلومات:

فسعيا من المنظمات غير الحكومية لمزيد من الفعالية لأدورها، تقوم هاته الأخيرة بالتركيز على الجانب الإعلامي، وذلك من خلال القدرة على خلق معلومات قابلة للاستخدام سياسيا بمصداقية عالية، ومن ثمّ توجيهها لتحدث أكبر تأثير ممكن[22].

ومن صور ذلك استعمال المنظمات غير الحكومية للإعلام ولاسيما المكتوب منه، كالأدلة والنشرات خاصة التي تهدف إلى توجيه سلوكيات الأفراد تجاه المحيط البيئي، كتوجيه الأفراد مثلا نحو المنتجات البيئية عن طريق اعلامهم، بكيفيات تحديد المنتجات الصديقة للبيئة.

فمثلا في إطار حملتها ضدّ المنتجات الغذائية المعدّلة جينيا، قامت منظمة السلام الأخضر بإعداد دليل اعلامي لكل الشركات التجارية التي تسوّق المواد المعدّلة جينيا، بهدف إعلام المستهلكين بهاته المواد ودعوتهم لمقاطعتها، وذلك بسبب تأثيراتها الوخيمة على حياتهم وعلى المحيط البيئي وخصائصه الطبيعية[23].

وهكذا تبذل المنظمات غير الحكومية جهودها ، في سبيل الكشف عن المشاكل وتقصي أسبابها، وإبرازها في الصحافة وأمام صناع السياسات، لإضفاء المصداقية على المعلومات الصادرة عنها، ولإقناع الجماهير وصناع السياسات بتغيير آرائهم تجاه قضية معينة[24].

2- المساهمة في تطوير السياسات البيئية العالمية:

عملت المنظمات غير الحكومية على إثارة الوعي، وكسب قرارات مهمة من صناع القرار الرسميين، للتأثير على السياسات المحلية والخارجية المتعلقة بالبيئة، حيث قامت بدور بارز في الثمانينيات، من خلال مساهمتها في إدراج القضايا البيئية على الأجندة العالمية، باعتبارها قناة للتأثير السياسي[25].

3- تعبئة الرأي العام واستخدام سياسة النفوذ:

تعتمد المنظمات غير الحكومية استراتيجيات الضغط المعنوي والأخلاقي، في مواجهتها السياسات ذات التأثير البيئي الوخيم، وعلى أسلوب المتابعة والتحري الميداني لأنشطة العديد من القطاعات والهيئات، سواء في القطاع العام أو الخاص، وذلك بغية الوقوف على مدى احترامها لقواعد ومتطلبات الاستعمال العقلاني والمستدام للعناصر والنظم البيئية، وتتنوع صور الضغط المعنوي والأخلاقي الذي تمارسه المنظمات غير الحكومية، ضدّ كل ما من شأنه المساس بحماية المحيط البيئي والمحافظة عليه، بحسب إمكانيات وقدرات هاته الأخيرة في مجال المتابعة الميدانية والتقنية لمختلف الأنشطة والتدابير ذات الصلة بالمجال البيئي[26].

فالمنظمات غير الحكومية تستخدم وسائل الاعلام، كوسيلة لتحريك الرأي العام على المستوى المحلي للدول وكذا على النطاق العالمي، للضغط على الحكومات ورؤساء الدول، بغرض إعطاء المواضيع البيئية أولوية على جدول الأعمال السياسية[27].

4- سياسة الرقابة والمساهمة في إنفاذ المؤتمرات والمعاهدات الدولية:

تقوم المنظمات غير الحكومية هنا، بمحاولة ابراز مدى التزام حكومات الدول بتصريحاتها العلنية حول حقوق البيئة، من خلال العمل على ايضاح التباين ما بين خطاب الدول وممارساتها، الأمر الذي يبدو محرجا للعديد من الحكومات، التي تسعى للحفاظ على صورتها أمام الجماهير بإلغاء ذلك التباين[28].

كما تساهم المنظمات غير الحكومية في دفع الدّول وحثّها للانضمام والالتزام بالاتفاقيات الدولية، من خلال الترويج لمضامينها وتأثيراتها على حماية النظم والموارد الطبيعية، كما تظهر فعالية المنظمات غير الحكومية، في مجال إعمال الأطر القانونية لحماية البيئة، من خلال خبرتها الكبيرة بمختلف الجوانب التقنية والعلمية والتي تتضمنها النصوص المتعلقة بحماية البيئة.

وتقوم المنظمات غير الحكومية أيضا، بالإسهام في التنفيذ الحسن لمختلف الاتفاقيات والأطر القانونية المعتمدة في المجال البيئي، وتحظى بعض المنظمات غير الحكومية من منطلق خبرتها العملية وتحكمها الكبير في الجوانب الفنية والتقنية لحماية البيئة، بمكانة أساسية ضمن هيئات الرقابة والإشراف الميداني المنشأة لغرض المتابعة الفعلية لمدى الالتزام الصحيح، بمضامين الأطر والاجراءات القانونية المنظمة لقضايا البيئة على المستوى الدولي من قبل الأطراف المعنية[29].

وتساهم المنظمات غير الحكومية من خلال الصفة الاستشارية التي حظيت بها وذلك بموجب المادة 71 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وتكون مساهمة هذه المنظمات من خلال تقديم تقارير وشهادات خطية وشفوية، ومن خلال مراقبة مدى فعالية المبادئ، وبالتالي فهي تمثل أداة تنفيذية[30].

كما يمكن أن تشارك المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية، عبر إرسال المندوبين للمشاركة في المؤتمرات الدولية لتقديم النصائح، والمساهمة في تكوين مجموعات استشارية تتضمّن الخبراء، كما تعمل على تطوير السياسات البيئية والمساعدة في تطبيق البرامج[31].

المحور الثالث

نماذج لأدوار منظمات غير حكومية فاعلة في الحوكمة البيئية العالمية

لقد أدى فشل الأنظمة الدولية المتمركزة على الدولة في معالجة العديد من القضايا والمشاكل العالمية الملحة، إلى البحث عن مؤسسات وترتيبات جديدة وشراكات وآليات للحوكمة.

والبحث في الأنموذج الجديد للحوكمة البيئية العالمية، يدعم مختلف الاستراتيجيات الابداعية للحوكمة والتعاون الموسع بين الفواعل الاجتماعية التي كانت سابقا خارج العملية السياسية: كالمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال البيئة[32].

ولقد أصبح العالم في عصرنا الحالي يشهد اهتماما واسعا بقضايا البيئة، وحمايتها من مخاطر التلوث ، حفاظا على سلامة مقوماتها ومصادرها، التي تعتبر أساس إلزامي لاستمرار حياة بشرية آمنة، بعد أن بلغت التجاوزات السلبية أعلى درجات المخاطر الناتجة عن التطورات الصناعية والتكنولوجية الحديثة، والمتسببة في تلوث البيئة بأخطر المواد الضارة، نظرا لتقلص وتراجع الوعي البيئي في الحد من استنزاف مقومات البيئة، وما ينجم عنه من أضرار جسيمة بصحة الإنسان تصل إلى حد الإصابة بأمراض العصر الخطيرة، والمتمثلة في السرطانات والتشوهات الخلقية والإعاقات على اختلافها.

ولهذا تسارعت الجهود العالمية، لإصدار قوانين وتشريعات تستهدف حماية البيئة من تلوث مصادرها الطبيعية، كما تعاظم دور العديد من المنظمات غير الحكومية، من أجل ترشيد السياسات البيئية والتقليل من التأثيرات السلبية على البيئة، وذلك لما لها من برامج وجهود في هذا المجال.

إن المنظمات غير الحكومية البيئية وسعيا منها للحماية البيئة ومشاركتها في الضبط البيئي العالمي، تقوم باتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية وكذا العمل على إصلاح الضرر البيئي الحاصل، ومن هاته المنظمات غير الحكومية الفاعلة في مجال الحوكمة البيئية العالمية نجد:

1- منظمة أصدقاء الأرض الدولية:

تأسست سنة 1969، تمتد أنشطتها لأكثر من 77 دولة، وتمتلك قاعدة جماهيرية تفوق المليونين منخرط[33].

ساهمت منظمة أصدقاء الأرض العالمية بشكل كبير، في ترقية الوعي بخطورة شركة "مونسانتو" في ولاية ميسوري بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعتبر المصدر الرئيسي للمحاصيل المعدّلة وراثيا، وأوضحت منظمة أصدقاء الأرض مدى خطورة هاته الأخيرة، نتيجة العوامل المؤدية إلى الضرر الصّحي والبيئي الذي تسببه(34).

كما ترى منظمة أصدقاء الأرض أن هناك حلولا أفضل من التركيز على المحاصيل المعدلة وراثيا لمعالجة الجوع وسوء التغذية، ومن هاته الحلول:

- زيادة الاستثمار في الزراعة والبيئة لدعم صغار المزارعين بما فيها: توفير خدمات الإرشاد الزراعي، حتى تمكن المزارعين من الاستفادة في تنفيذ المعرفة التي تمكنهم من زراعة أكثر استدامة، وضمان لمشاركة المزارعين في تطوير البرامج البحثية[35].
- اتخاذ تدابير للحد من المستويات العالية لاستهلاك المنتجات الحيوانية في البلدان الغنية.
- بناء القدرة على إنتاج الغذاء للاستهلاك المحلي، مع التركيز على صغار المزارعين.

تركز حملات منظمة أصدقاء الأرض الدولية الدعائية أيضا، على مواجهة الشركات للحدّ من ارتفاع نسبة الكربون، خاصة أن هاته الشركات تدمّر النظم الايكولوجية للغابات، وتعمل منظمة أصدقاء الأرض على إنهاء السياسات التي تشجّع الوقود الحيوي، الذي يلوّث الهواء والمياه ويزعزع استقرار المناخ، كما تركز المنظمة، على الحدّ من المخاطر التي يتعرض لها الناس والبيئة، من خلال دعم الجهود الرامية لإغلاق المفاعلات النووية ومحاربة مقترحات تصميمها[36].

وتستهدف منظمة أصدقاء الأرض الدولية بناء عالم يقوم على:

- الاستجابة للحاجات الأساسية للإنسان، فيما يخص الماء والهواء والتغذية والطاقة دون أن يؤثر ذلك على احتياجات الأجيال القادمة.
- توزيع عادل للثروات، والمزاوجة بين الحق في بيئة نظيفة وواجب المحافظة عليها.
- مساهمة جميع المواطنين في بناء مجتمع ديمقراطي، على قاعدة مبدأي الاحتياط والمشاركة[37].

2- منظمة السلام الأخضر:

يتضح دور منظمة السلام الأخضر في مجال حماية البيئة البحرية، إذ تجند المنظمة كلّ طاقاتها وخبراتها العلمية والميدانية، من أجل الحدّ من سياسات الاستنزاف المفرط للموارد البحرية، وذلك من خلال تحريها ومتابعتها لأنشطة المؤسسات الاقتصادية العاملة في مجال الصيد البحري واستغلال الموارد البحرية.

وفي سنة 2010، قامت منظمة السلام الأخضر بإعداد تقري ميداني مفصل، حول أنماط الاستغلال المفرد للموارد البحرية من قبل الشركات التجارية الأوروبية عبر مناطق عدة من دول العالم، ولاسيما في الدول الافريقية الساحلية، حيث كشف البيان وبشكل موثق وموضوعي، الاحصائيات والمعطيات المتعلقة باستنزاف الشركات الأوروبية لثروات الدول الافريقية، مستغلة أوضاعها المالية والاقتصادية، وحمّل التقرير الحكومات الأوروبية المسئولية عن استمرار هاته السياسات وتداعياتها الوخيمة على البيئة البحرية في هاته الدول[38].

عملت منظمة السلام الأخضر أيضا على حماية البيئة والنوع الحيواني، حيث وجهت جهودها لمحاربة مناطق الاختبارات النووية، وصيد الحيتان في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، هكذا فإن المنظمات غير الحكومية ومنها منظمة السلام الأخضر، تتبنى مواقف محددة تجاه القضايا البيئية، وتشكل جماعات ضغط من أجل تغيير السياسات البيئية العالمية[39].

كما قامت منظمة السلام الأخضر بالاعتراض على طريقة التنقيب عن الغاز الصخري جنوب الجزائر، وقالت في بيان لها سنة 2015 تعليقا على ما يحدث، أن الشركات متعددة الجنسيات تقوم باستخراج المواد الهيدروكربونية غير التقليدية، باستخدام تقنية التكسير الهيدروليكي، مشيرة إلى ما ينتج عن ذلك من آثار بيئية ضارة، ولقد أدى هذا التقرير الصادر عن المنظمة، إلى تأجيج الشارع في منطقة عين صالح، وهذا ما ضغط على الحكومة لكي تتراجع عن قرار إعطائها الضوء الأخضر لهذه الشركات، بالتنقيب علن الغاز الصخري في الصحراء الجزائرية، فالتقارير التي تقدّمها منظمة السلام الأخضر، تلعب دورا مهما في توجيه الاهتمام العالمي حول الأوضاع في الدول محلّ المتابعة، لأن الدعم العالمي يجبر الدول محلّ البحث لوقف انتهاكها، كما تسهم تقارير هذه المنظمة، في الاساءة إلى صورة تلك الدولة، لكي تعدّل من سلوكها الذي يعدّ انتهاكا لالتزاماتها الدولية[40].

وأوضحت منظمة السلام الأخضر استنادا إلى التقرير الذي وضعه 426 عالم، أن درجة حرارة الأرض في ارتفاع مستمر، كما أن التغيرات المناخية قد أثرت في العديد من الأنظمة البيئية ومنها تقلص مساحات الجليد، وزيادة الكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات والأعاصير.

هذا وقد أعلنت منظمتا السلام الأخضر« GREEN PEACE » وأصدقاء الأرض « THE FRINDS OF EARTH »، أن عمليات إلغاء التعريفة الجمركية على المواد والمنتجات الخشبية سيودي إلى الزيادة في قطع الغابات واستنزاف الموارد الطبيعية، وأن أكبر المناطق المعرضة للخسارة هي، أمريكا اللاتينية بنسبة 29% ثم افريقيا بنسبة 19% ثمّ آسيا بنسبة 7% وقد نجحت هاته المنظمات البيئية، في إقناع 22 شركة برازيلية لصناعة الأخشاب بعدم شراء الأخشاب إلا من تلك المسموح بقطعها، في إطار نظام إدارة الموارد الطبيعية للأمازون، حيث إن التدهور البيئي، بفعل نشاط الإنسان غير المنظم، ساهم في توسيع ظاهرة التصحر، التي مست أكثر من 100 بلد[41].

خاتمة:

إن تراجع دور الدولة إلى دولة ضابطة في إطار شراكة بنى مجتمعية غير دولاتية، ساهم في تنامي أدوار الفواعل غير الدولاتية من منظور الحوكمة البيئية العالمية.

فتقلص دور الدول وعجزها عن مواجهة التحدّيات البيئية، بسبب عدم إمكانيتها لإيقاف الظواهر والتحكّم في أخطارها، استدعى مشاركة المنظمات غير الحكومية كشريك إلى جانب الدول، فالمشكلات البيئية تتطلب جهود عمل جماعي، في إطار الضبط البيئي العالمي.

كما أن التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم جرّاء العولمة النيوليبرالية، قد أفرز تهديدات بيئية كان لها الأثر على كوكب الأرض، وعلى الموارد الطبيعية المستدامة، هذا ما استلزم تدخّل المنظمات غير الحكومية، التي لعبت دورا هاما في نشر الوعي البيئي العالمي.

من جهة أخرى، فإنّ افرازات العولمة لا يمكن التعامل معها، إلا في نطاق شبكة معقدة من المؤسسات والأنظمة، توفّر جملة آليات مستحدثة، تختلف في طبيعتها عن تلك الآليات التقليدية التي عجزت عن مواكبة ذلك الانتقال الذي مسّ الوحدات الأنطولوجية، وعبّر عن التحول من حوكمة دولية

بفواعل رسمية إلى حوكمة عالمية، تعكس العلاقات والتفاعلات الحاصلة بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية، وهذا لمواجهة قضايا البيئة ذات الشأن العام.

الهوامش:

(1) مراد بن سعيد،"دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية "، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،العدد الأول، جويلية 2011، ص 124.

(2) وناس يحيى، المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات،(الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع،2003)،ص155.

(3) نوال تعالبي، "دور االفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم السياسية)، 2010، ص ص69-70.

(4) نبيلة بن يوسف،"مستقبل العلاقات الدولية في ظل وجود فواعل جديدة... المنظمات غير الحكومية والمواطن العالمي "، متحصل من: http://kenanaonline.com/users/nabilabenyoucef/posts/4630152017/2/6 يوم

(5) صالح زياني، مراد بن سعيد،مدخل إلى الاصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي، (الجزائر:دار قانة ،2010)،ص 124.

(6) صالح زياني،مراد بن سعيد، المرجع نفسه،ص 93-96.

(7) Josépha laroche , politique internationale.2eme ed, (Paris : librairie génerale de droit et de jurisprudence, E.J.A ,2000),p.134.

(8) Kerstin Martens , "Mission Impossible? Defining Nongovernmental Organizations",in,International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, Vol. 13, No. 3, (U.S.A: International Society for Third-Sector Research and The Johns Hopkins University,2002.),p.282.

(9) نوال علي تعالبي،الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها، (عمان:مركز الكتاب الأكاديمي،2014)،ص 65.

(10) نوال علي تعالبي،المرجع نفسه، ص ص 53-54.

(11) مراد بن سعيد،"الحوكمة البيئية والتجارة العالمية: نحو تفسير لإشكالات الحوكمة البيئية العالمية "، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ،المجلّد السابع،العدد الثاني،2014 ،ص 204-205.

(12) خديجة ناصري،"مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الحاج لخضر، باتنة،قسم العلوم السياسية،2012/2011)،ص 14.

(13) نوال تعالبي،المرجع السابق،ص 36

(14) صالح زياني، مراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات، (باتنة: دار قانة،2010)،ص 94.

(15) مراد بن سعيد، "دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية "، المرجع السابق، ص 116-118.

(16) David john Frank ,The Rationalization and organization of nature in world culture ,In Jon Boli and George Thomas ,Constructing World Culture ; international non-governmental organizations since1875 , Stanford University Press ,Stanford ,1999 ,p.68.

* مفهوم الحوكمة العالمية أخذ في الشيوع ابتداء من الربع الاخير من القرن الماضي،حيث جاء ليحل محل المفهوم السائد في الأدبيات الليبرالية (الاعتماد المتبادل) لتفسير ادارة العلاقات بين الدول. استخدم روزنو هذا المصطلح ليعبر عن تنظيم العلاقات بين الدول في ظل غياب السلطة السياسية الشاملة. والحوكمة العالمية عنده هي: "الحكم من دون سلطة السيادة"، اين تتجاوز العلاقات الحدود الوطنية. كما ويعتقد أنّ هذا المفهوم هو للدلالة على نظام حكم في ظل نظام ليس هو نظام الدولة.

(17) World Bank , "Governance and Developement ,World Bank Publications" ,Washington ,1992 ,p01.

(18) صالح زياني، مراد بن سعيد، مدخل إلى الاصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي، المرجع السابق، ص 109-11.

(19) مراد بن سعيد،المرجع السابق ، ص 204.

(20) محمد ياسر الخواجه ، "دور المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي البيئي"، متحصل من: يوم 2017/2/6 http://www.alforkan.org/?articles=topic&topic=81

(21) أحمد الشبلي، "دور المنظمات في نشر الوعي البيئي"، متحصل من: يوم http://omandaily.om/?p2017/2/6 =39111

(22) نوال علي تعالبي، المرجع السابق، ص98.

كريم بركات، "مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،(جامعة مولود معمري، تيزي وزّو، قسم الحقوق 2014)،ص 173.[23]

نوال تعالبي، المرجع السابق، ص73.[24]

خديجة ناصري، المرجع السابق، ص 87.[25]

كريم بركات ، المرجع السابق، ص ص 212-213.[26]

نوال علي تعالبي ،المرجع السابق، ص 100.[27]

المرجع نفسه،ص 101[28]

كريم بركات، المرجع السابق، ص ص 201-202.[29]

نوال علي تعالبي، المرجع السابق، ص 101.[30]

صالح زياني، مراد بن سعيد، مدخل إلى الاصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي، المرجع السابق، ص 133.[31]

صالح زياني، مراد بن سعي ، الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات، المرجع السابق، ص 88.[32]

كريم بركات،المرجع السابق ،ص123[33]

لطفي قواسمي، "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، منظمة أصدقاء الأرض أنموذجا "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، (جامعة الحاج لخضر،باتنة، قسم العلوم السياسية،2013/2012)، ص ص 117- 118.[34]

Friends of the earth international report, "who benefits from gm crops? An industry built on myths", p10,in:https://www.foeeurope.org/sites/default/files/publications/foei_who_benefits_from_gm_crops_2014.pdf 2017/02/27.[35]

لطفي قواسمي ، المرجع السابق، ص ص 101-201.[36]

المصطفى قصباوي ، "دور الجمعيات و المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة "، متحصل من : http://www.achamel.info/Lyceens/cours.php?id=5792014/12/12يوم[37]

كريم بركات، المرجع السابق، ص ص 214-215 .[38]

نوال علي تعالبي، المرجع السابق، ص ص 108-109[39]

كمال طوير، "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الجزائر 1، بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق،2016/2015)، ص ص 98-99.[40]

نوال علي تعالبي، المرجع السابق، ص ص 112-113.[41]